

تفسير البحر المحيط

@ 120 @ المضارع المنفيّ بلم لأنه ماض ، ولا يكون بصيغة المضارع إلا في الشعر .
{ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ ° عَلَى الْهُدَى } أي إما يخلق ذلك في قلوبهم أولاً
فلا يضل أحد وإما يخلقه فيهم بعد ضلالهم ، ودلّ هذا التعليق على أنه تعالى ما شاء منهم
جميعهم الهدى ، بل أراد إبقاء الكافر على كفره . .

قال أبو عبد الله الرازي : ويقرر هذا الظاهر أن قدرة الكافر على الكفر إن لم تكن صالحة
للإيمان ، فالقدرة على الكفر مستلزمة له غير صالحة للإيمان فخالق تلك القدرة يكون قد
أراد الكفر لا محالة ، وإن كانت صالحة له كما صلحت للكفر استوت نسبة القدرة إليهما
فامتنع الترجيح إلا الداعية مرجحة ، وليست من العبد وإلا وقع التسلسل ، فثبت أن خالق تلك
الداعية هو الله وثبت أن مجموع الداعية الصالحة توجب الفعل وثبت أن خالق مجموع تلك
الداعية المستلزمة لذلك الكفر مرید لذلك الكفر غير مرید لذلك الإيمان ، فهذا البرهان
اليقيني قوي ظاهر هذه الآية ، ولا بيان أقوى من تطابق البرهان مع ظاهر القرآن . .
وقال ابن عطية : وهذه الآية تردّ على القدرية المفوضة الذين يقولون : إن القدرة لا
تقتضي أن يؤمن الكافر وأن ما يأتيه الإنسان من جميع أفعاله لا خلق فيه تعالى الله عن قولهم
. . .

وقال الزمخشري : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ ° عَلَى الْهُدَى } بآية ملجئة ،
ولكنه لا يفعل لخروجه عن الحكمة ؛ انتهى ، وهذا قول المعتزلة . .
وقال القاضي : والإلجاء أن يعلمهم أنهم لو حاولوا غير الإيمان لمنعهم منه ، وحينئذ
يمتنعون من فعل شيء غير الإيمان ، وهو تعالى إنما ترك فعل هذا الإلجاء لأن ذلك يزيل
تكليفهم ، فيكون ما وقع منهم كأن لم يقع ، وإنما أراد تعالى أن ينتفعوا بما يختارونه
من قبل أنفسهم من جهة الوصلة به إلى الثواب ، وذلك لا يكون إلا اختياراً ، وأجاب أبو عبد
الله الرازي بأنه تعالى أراد منهم الإقدام على الإيمان حال كون الداعي إلى الإيمان وإلى
الكفر بالسوية ، أو حال حصول هذا الرجحان ، والأول تكليف ما لا يطاق لأن الأمر بتحصيل
الرجحان حال حصول الاستواء تكليف بالجمع بين النقيضين وهو محال ، وإن كان الثاني فالطرف
الراجح يكون واجب الوقوع ، والطرف المرجوح يكون ممتنع الوقوع ، وكل هذه الأقسام تنافي
ما ذكره من الممكنة والاختيارات ، فسقط قولهم بالكلية . .
{ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ } تقدم قول ابن عطية في أن تأسف وتحزن على أمر
أراد الله تعالى ، وأمضاه ، وعلم المصلحة فيه . .

وقال أيضاً : و { مِنْ الْجَاهِلِينَ } { لَوْ شَاءَ *
لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى } ويحتمل في أن تهتم بوجود كفرهم الذي قدره الله وأراده ،
وتذهب بك نفسك إلى ما لم يقدر الله ، انتهى . وضعف الاحتمال الأول بأنه صلى الله عليه وسلم
(مع كمال ذاته وتوفير معلوماته وعظيم اطلاعه على ما يليق بقدره الحق جل جلاله ،
واستيلائه على جميع مقدراته ، لا ينبغي أن يوصف بأنه جاهل بأنه تعالى لو شاء لجمعهم على
الهدى ، لأن هذا من قبيل الدين والعقائد ، فلا يجوز أن يكون جاهلاً بها ، وكأن الزمخشري
قد فسر قوله : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى } بأن تأتيم آية
ملجئة ، ولكنه لا يفعل لخروجه عن الحكمة فقال في قوله : { فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ
الْجَاهِلِينَ } من الذين يجهلون ذلك ويرومون ما هو خلافه . وأشار بذلك إلى الإتيان
بالآية الملجئة إلى الإيمان وتقدم الكلام في الإلجاء . .
وقيل : لا تجهل أنه يؤمن بك بعضهم ويكفر بعضهم ، وضعف بأن هذا ليس مما يجهله صلى الله عليه وسلم) . .

وقيل لا تكونن ممن لا صبر له لأن قلة الصبر